٣. لجنة الصحة

قضية: نظم الرعاية الصحية في مصر (حكومي – خاص - أهلي- التامين الصحي الشامل):

توافق الحوار الوطني ولجانه ومجلس أمنائه في قضية نظم الرعاية الصحية على التوصيات التالية:

١. **تسريع وتيرة تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل؛ من خلال التوسع العرضي** في نظام الرعاية الصحية الأولية على مستوى الجمهورية طبقًا للمعايير التشغيلية لهيئة الرعاية الصحية. خلال مدة زمنية محددة تتراوح بين ٣ ل ٥ سنوات كحد أقصى. مع ضرورة استغلال جهود الدولة في تطوير المنشآت الصحية، ومنها مبادرة حياة كريمة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

"مما يستدعي تعديل المادة رقم ٣ **من قانون نظام التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨"**

٢. **ضرورة الإسراع من مناقشة وصدور القانون المنظم للمسؤولية الطبية** وفقًا لأحدث النظم الدولية **"مما يستدعي** سرعة إصدار هذا القانون المنظم**، لما لها من أهمية على القطاع الصحي، وحفظاً لحقوق الأطباء والمرضى".**

٣. **التوسع في قاعدة المنتفعين بالتأمين الصحي الحالي، بضم فئات جديدة لم تكن مشمولة** في القانون حتى الآن، وذلك تمهيدًا لمنظومة التأمين الصحي الشامل.

"مما يتطلب تقنين وضع الفئات الغير قادرة **على سداد اشتراكات التأمين الصحي الشامل،** مع إيجاد جهات تتحمل نفقاتهم**،** كمؤسسة حياة كريمة أو وزارة التضامن الاجتماعي أو غيرهما، مما يضمن حصول جميع المواطنين المصريين على الخدمات المقدمة من الهيئة".

٤. **إضافة خدمات صحية جديدة، ومنها خدمات الصحة النفسية العلاجية،** ضمن خدمات منظومة التأمين الصحي الشامل.

٥. صدور قرار تنفيذي **من مجلس إدارة هيئة التأمين الصحي الشامل** بإضافة خدمات الصحة النفسية **لقائمة الخدمات التي يقدمها نظام الرعاية الصحية الشاملة،** وهذا من اختصاصات الهيئة بناءً على عرض اللجان المختصة".